

خلال ندوة علمية وطنية

دعوة لوضع سياسة واضحة لمعالجة حالات الإهمال الأسري وتعزيز إعادة دمج الأطفال في عائلاتهم الأصلية

لأتقه الأسباب، ولمجرد مخالفة تلك الأوامر والنواهي قد يتجاوز الضرب في كثير من الأحيان حد التأديب والتعذيب. وعرجت الدكتور سعاد أن الأسلوب في تربية الأطفال استمد مشروعته من النصوص الدينية والأعراف والتشريعات التي تبنيها، فطرحمت المتخلطة عدة تساؤلات أهمها هل إباحة ضرب الأطفال مطلق دون قيود وضوابط؟ وماهي الحدود الشرعية والقانونية الفاصلة بين أن يكون ضرب الأطفال أو العقاب البدني تأديبا لا تعذبا وتعنيفا جسديا يؤدي إلى تعريض الطفل للخطر؟ وغيرها، متباعدة في مداخلتها التعرّيج لعدة محاور من أبرزها الضوابط الشرعية والقانونية لضرب الأطفال تأديبا، الآليات الشرعية والقانونية لوقف الضرب التعديبي الذي يضر الطفل في حالة خطر.

دلال بوعلام

عن دورها الأساسي حال اللجوء لإجراء الفصل. وقد أشارت الدكتورة سعاد قصعة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في مداخلتها حول ضرب الأطفال بين التأديب والتجريم في الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية أنه عادة ما يرتبط ضرب الأطفال وإيقاع العقاب البدني عليهم بارتكابهم لأخطاء سلوكية تجانب الصواب أو المنوك القويم وفق نمط التربية الذي يتجهه الآباء، موضحة أن ضرب الأطفال ارتبط في أذهان الكثير من الناس بالتأديب والتهذيب وتكوين السلوك، مشيرة إلى نوعين من نمط التربية يتخذونها الأرياء، أولهما نمط التربية المتساهلة أين يقل الضرب ونقل حنثه في أن واحد، ولا يلجؤون له إلا نادرا، أنا النمط الثاني فهو نمط التربية التسلطية التي يكثر فيها الأمر والنهي فيكثر عندهم العقاب البدني للأطفال

بكلية الشريعة والاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالتنسيق مع مجلس قضاء قسنطينة و مديرية النشاط الاجتماعي والتضامن لولاية قسنطينة، حيث أجمع المشاركون على إلزامية الإشراف بالمعايير الدولية لكفالة الرعاية البديلة للأطفال المفقولين عن ذويهم وفقا لمبدأي الحاجة والملاءمة، ودعم نظام الكفالة الإسلامي في بلاد الغرب، لا سيما بين عائلات المسلمين ومزاعاة ثقافتهم وخصوصيتهم في الرعاية البديلة، إلى الجانب العمل على تعزيز مبدأ وحدة الأسرة ولم الشمل لصالح الأطفال اللاجئين، كما حثوا على ضرورة وضع معايير واضحة لتفسير وإعمال مبدأ المصالح الفضلى للطفل في حالات لجوء الأطفال سواء كانوا مصحوبين أو منفصلين عن أهلهم، إلى جانب منع الحرافة مؤسسات الرعاية البديلة

أوصى، يوم أمس، أخصائيو بوضع سياسة واضحة لمعالجة حالات الإهمال الأسري وتقديم الدعم والمشورة اللازمين للأهل، ووضع الطفل وسط عائلة بديلة لفترة معقولة، والعمل على إعادة الدمج العائلي، بالإضافة إلى بحث سياسات حكومية تدعم إبقاء الطفل في كنف العائلة، وتوفير الدعم الضروري لدور الوالدين في الرعاية، وتأمين الدولة للدعم الاجتماعي والمادي لتشجيع الأقارب على رعاية أطفال أقاربهم، وتعزيز إعادة دمج الأطفال في عائلاتهم الأصلية، فضلا عن تعزيز دور المؤسسات الدينية في تقوية الروابط الأسرية. وجاءت هذه التوصيات خلال ندوة علمية وطنية بعنوان "الفصل الأطفال عن ذويهم بين الضرورة والقيود، والتي نظمتها يوم أمس مخبر البحث في الدراسات القانونية والفقهية المقارنة وقسم الشريعة والقانون